

مسار حماية التراث الثقافي المادي باليابان في سبيل تحقيق إستراتيجية علم الآثار الوقائي

Japan's Tangible Cultural Heritage Protection Pathway to Realizing a Preventive Archaeology Strategy

ط.د كحيلي حكيم^{1*} ، أ.د مهتاري فايزة²

مخبر التراث الأثري وتثمينه -جامعة تلمسان-(الجزائر)، hakim.kohili@univ-tlemcen.dz

جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان-(الجزائر)، mehtarinabila@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/02/02 تاريخ القبول: 2025/05/12 تاريخ النشر: 2025/12/10

ملخص:

يتناول موضوع المقال دراسة حول حماية التراث الثقافي في اليابان، من خلال تتبع أهم المحطات التاريخية التي عرفها مسار تطور مفهوم التراث الثقافي باليابان، وسبل الحماية وذلك من خلال ضبط للمفهوم والتطرق الى أهم النصوص القانونية والتشريعية المؤطرة له، كقانون حماية التراث الثقافي لسنة 1950 والذي تم تعديله بعد ذلك خلال سنوات 1954، 1975، 2004 وصولا الى إستراتيجية علم الآثار الوقائي وأهم التحديات الراهنة.

كلمات مفتاحية: التراث الثقافي، التراث الأثري، اليابان، علم الآثار الوقائي، الممتلكات الثقافية.

Abstract:

The article examines the protection of cultural heritage in Japan. It traces key historical milestones in the evolution of Japan's cultural heritage preservation efforts, analyzes the mechanisms established to safeguard it, and explores the legal and legislative frameworks governing these initiatives. The study begins by defining the concept of cultural heritage before highlighting pivotal legal instruments, such as the Cultural Heritage Protection Law of 1950. This foundational legislation underwent significant amendments in 1954, 1975, and 2004, reflecting shifting priorities and methodologies in preservation practices over time. The analysis culminates in a discussion of modern strategies, such as preventive archaeology, and addresses contemporary challenges facing cultural heritage preservation in Japan.

Keywords: Cultural Heritage, Archaeological Heritage, Japan, Preventive Archaeology, Cultural Property.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

التراث الأثري الياباني يمثل مجموعة من الآثار المادية التي تعكس تاريخ وثقافة اليابان على مر العصور. هذه الآثار تشمل المعابد، والمقابر، والمباني التاريخية، والمواقع الأثرية، والفنون القديمة، والتقنيات التي استخدمها اليابانيون في مختلف فترات تاريخهم. التراث الأثري الياباني ليس مجرد مجموعة من الآثار القديمة، بل هو جزء أساسي من الهوية الثقافية اليابانية وله أهمية استراتيجية كبيرة على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، والدبلوماسية. من خلال الحفاظ على هذا التراث، تسعى اليابان إلى الحفاظ على تواصل الأجيال مع تاريخها العريق، وتعزيز مكانتها الثقافية على الساحة العالمية، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال السياحة الثقافية والبحث العلمي.

لحماية هذا الإرث عمدت السلطات اليابانية الى اتخاذ مجموعة متنوعة من الاجراءات القانونية والتنظيمية على مر السنين الى ان أصبحت ما هي عليه اليوم حيث تعتبر استراتيجية علم الآثار الوقائي احدث ما توصل له الخبراء لحماية ذلك التراث الاثري الموجودة تحت سطح الأرض، ظهرت خلال منتصف القرن الماضي كحل لما كانت تعاني منه الآثار الموجودة تحت سطح الأرض والتي لا تزال غير مكتشفة، مهددة بالتدمير والزوال بفعل المشاريع التنموية فهي اثار مدفونة تحت سطح الأرض غير معروفة وغير مدروسة او مسجلة حتى يمكن تصنيفها وحمايتها فكانت اليابان من بين الدول السباقة لانتهاج هذا النهج ان لم تكن الأولى من خلال هذا المقال سنحاول التطرق لمجال حماية التراث الثقافي المادي في اليابان وذلك بتناول اطارها التاريخي والقانوني في حماية التراث الاثري وصولا الى وضع الأسس الأولى لاستراتيجية علم الآثار الوقائي كمجال لحماية التراث المادي في اليابان.

2. مقومات التراث الثقافي في اليابان:

التراث الثقافي هو المجموع الكلي للموارد المادية وغير المادية التي تحمل قيمة تاريخية أو ثقافية أو اجتماعية، والتي يتم توريثها من جيل إلى آخر باعتبارها شاهداً على الإبداع البشري وتجارب المجتمع، مما يعزز الهوية الثقافية ويعمق الشعور بالانتماء.

1. التراث المادي: (Tangible Heritage) يشمل المباني، الآثار، اللوحات الفنية،

المعالم التاريخية، والمتاحف.

2. التراث غير المادي: (Intangible Heritage) يتضمن التقاليد الشفهية، الموسيقى،

الرقص، الاحتفالات، والعادات المجتمعية.

3. التراث الطبيعي: (Natural Heritage) يشير إلى المناظر الطبيعية، الغابات، والموارد

الطبيعية ذات القيمة الثقافية أو الروحية (1972 UNESCO and

Heritage Convention 2003 Convention)

ينقسم التراث الثقافي في اليابان حسب ما نص عليه قانون حماية التراث الثقافي

لسنة 1950 ومختلف التعديلات اللاحقة التي شاهدها على ثمانية فئات من الممتلكات

(Marc Bourdier, 1993, p95-96) وهي كالآتي:

العربية	Estelle bouer	Marc Bourdier	Japonais
التراث المادي	Patrimoine materiel	Bien culturel tangible	Yukei bunkazai
التراث	Patrimoine vivant	Bien culturel intangible	Munkei bunkazai
التراث العرقي	Patrimoine ethnologique	Bien culturel folklorique	Minzoku bunkazai
اماكن الذاكرة	Lieux de mémoire (historique pittoresque ou naturel)	Monuments et sites naturel	Kinenbutsu

Bunkazai keihiki	–	–	
Dentoteki kenzobitsu gun	Groups de bâtiments anciens	Ensemble architecturaux traditionnels	التجمعات العمرانية التقليدية
Bunkazai hozaigijutsu	–	Technique de conservation du Patrimoine	تقنيات حفظ التراث
Maiso Bunkazai	–	Patrimoine enfoui	التراث المفقود

– جدول 1 يوضح فئات الممتلكات الثقافية حسب قانون 1950 مع الترجمة

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول ان المفهوم الياباني للتراث المنبثق من الفئات السابقة (المذكورة في الجدول) يختلف عن المفهوم الأوروبي، فهو يغطي مجالات أوسع (Christophe poltré, 1995, p339) يجب الحفاظ على العناصر المحددة كممتلكات ثقافية ونقلها كعناصر أساسية للتراث الثقافي للشعب الياباني (www.bunka.go.jp). هذه الممتلكات محمية بموجب احكام قانون حماية التراث الثقافي لعام 1950م¹، الذي يحدد نظام التعيين وهو الاجراء الذي يحكم اختيار ترشيح الممتلكات الثقافية المراد تصنيفها (loi sur la proecion du patrimoine culturel , loi n° 214 de 1950).

3. المراحل التاريخية لحماية التراث الثقافي في اليابان:

يمكن تقسيم تاريخ حماية التراث الثقافي في اليابان على مدار 150 سنة الماضية إلى مرحلتين أساسيتين:

¹قانون حماية التراث الثقافي الياباني لعام 1950 تم تقديمه وتبنيه من قبل الحكومة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، فهو نتاج تعاون بين الجهات الحكومية والمختصين في مجال التراث الثقافي تم تصميمه لتفادي الخسائر الثقافية التي حدثت خلال الحرب ولحماية التراث الياباني من الاندثار.

1.3 المرحلة الأولى من سنة 1871 الى سنة 1945:

بدأت جهود حماية التراث الثقافي في اليابان الحديثة بحلول سنة 1871 مع إصدار إعلان لحماية التحف والممتلكات القديمة، كان هذا الإعلان أول قانون يهدف إلى إجراء المسوحات وتسجيل وجمع التحف في واحد وثلاثون فئة محددة والتي تضمنت تقريبا جميع فئات الممتلكات الثقافية الحالية في اليابان باستثناء تلك غير المنقولة (Emiko kakiuchi, 2016, p22).

سنة 1880 تم إنشاء صندوق مخصص للمقدسات والمعابد القديمة والذي سمح بإحصاء عدد كبير من النصوص، اللوحات، المنحوتات وغيرها من القطع الأثرية القديمة (Takachi inada , 2016 p22) بموجب هذا القانون يمكن للحكومة توفير الأموال لإصلاح مباني المعابد والأضرحة استجابة لطلبات مسيرها (Emiko kakiuchi, 2016, p09)، أدى ذلك سنة 1897 الى إصدار قانون الحفاظ على المعابد والأضرحة القديمة، تلاها بعد ذلك صدور قانون خاص بالممتلكات الثقافية المفقودة وينص على وجوب ابلاغ الشرطة بأي اكتشاف للأشياء المدفونة، التي قد تكون ذات أهمية أثرية، فنية او علمية وتم تحديدها من اختصاص كل من وزارة القصر وجامعة طوكيو (Takachi inada , 2016 , p22).

شهدت بداية القرن العشرين (1911م) تقديم مشروع للحفاظ على المواقع التاريخية والمعالم الطبيعية، وبدعم من المواطنين وجمعية الحفاظ على المواقع التاريخية والأماكن الشهيرة والمعالم الطبيعية، تم اصدار قانون يحمل تسمية قانون الحفاظ على المواقع التاريخية والأماكن الشهيرة والمعالم الطبيعية سنة 1919م (Takachi inada , 2016 , p23)، يهدف هذا القانون الى حماية تلك المقومات التي كانت عرضة لخطر التدهور بسبب التحديث، والتي تقع خارج نطاق القانون السابق لسنة 1897م فأصبح بموجب هذا القانون يمكن للحكومة تعيين المواقع التاريخية وأماكن الجمال ذات المناظر الخلابة، والمعالم الأثرية من أجل الحماية وبمجرد تعيينها يتم تقديم الدعم المالي لترميمها

وتسييرها، من جهة أخرى أي عمل أو تدخل على مستوى هذه الممتلكات أصبح من الواجب الحصول على ترخيص من قبل الحكومة (Emiko kakiuchi, 2016, p10) .

تم اصدار سنة 1929 قانون جديد سمي بقانون حماية الكنوز الوطنية وتم بموجبه إلغاء قانون الحفاظ على الأضرحة والمعابد القديمة لسنة 1897م مع الإحتفاظ بالتعيينات التي جرت بموجبه، كما تم من خلاله توسيع نطاق حماية التراث الوطني إلى ما أبعد من المعابد والأضرحة ليشمل القلاع المملوكة ملكية خاصة، وممتلكات الأمراء الإقطاعيين السابقين، بموجب هذا القانون يمكن للحكومة أن تعتبر أي مبنى ذو أهمية تاريخية أو قيمة جمالية، اعتباره كنز وطني كما أجاز إتخاذ العديد من التدابير لحماية الكنوز الوطنية وذلك من خلال حظر بيع أو التخلص أو إحداث اي تغييرات على تلك الكنوز ما لم تسمح به الحكومة (Emiko kakiuchi, 2016, p10) وقد جاء ذلك لسد الطريق أمام ظاهرة التصدير الهائل من الممتلكات والتحف القديمة إلى الخارج والتي عرفت تلك الفترة.

2.3 المرحلة الثانية ما بعد الحرب العالمية الثانية:

شهدت نهاية ثلاثينيات القرن الماضي اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) مما كان له الأثر الكبير على توقف الجهود المتعلقة بحماية التراث الثقافي، مباشرة بعد انتهاء الحرب استأنفت الجهود تدريجيا وقد عرفت هذه الفترة مشاكل وصعوبات كبيرة بسبب ارتفاع التضخم والضرائب، فضلا عن فقدان الاهتمام العام بالتقاليد، في عام 1949 أدى إندلاع حريق بمعبد هوريو-جي (الصورة رقم 1) أقدم هيكل خشبي باليابان الى

1: صورة عامة لمعبد هوريو-جي المصدر الانترنت



تدمير اللوحات الجدارية (الصورة رقم 2) الرائعة الموجودة بقاعة بوذا والتي تعود الى القرن السابع ميلادي (Satoshi, Y. A. M. A. T. O. 2006, p14-15) كانت لهذه الحادثة الأثر الكبير في نفسية اليابانيين مما دفع الى اعادة النظر في التنظيم والقانون المعمول به في مجال حماية التراث الثقافي الياباني نتج عن ذلك سن قانون جديد عرف بقانون إيطار 1950 لحماية التراث الثقافي (Emiko kakiuchi, 2016, p10)

صورة 2: صورة احدى جداريات معبد هوريوجي

المصدر الانترنت



على العكس من القوانين السابقة جاء القانون الجديد ليشمل مجموعة واسعة من الممتلكات الثقافية كما تم بموجبه انشاء لجنة حماية التراث الثقافي (loi n° 214 de 1950)، يعتبر هذا القانون حجر الاساس للقانون الحالي لحماية الممتلكات الثقافية، وقت اصدار قانون 1950 تم تحديد ثلاث فئات كممتلكات ثقافية وجب حمايتها وهي كالآتي:

الفئة الأولى: الممتلكات الثقافية الملموسة وتتكون من عنصرين أعمال الفنون الجميلة (الممتلكات الثقافية المنقولة) والمباني والهياكل (الممتلكات الثقافية الغير منقولة).

الفئة الثانية: ممتلكات ثقافية معالم أثرية وتتكون من المواقع التاريخية والأماكن الجميلة ذات المناظر الخلابة والمعالم الطبيعية.

الفئة الثالثة: الممتلكات الثقافية غير الملموسة مثل فنون المسرح والموسيقى (Emiko kakiuchi, 2016, p10).

تلتها بعد ذلك مجموعة من التعديلات (1954/1975/2004) نستهلها بتعديل 1954 حيث أعيدت من خلالها تسمية فئة الممتلكات الثقافية للمواقع والمعالم التاريخية والمناظر الطبيعية الشهيرة بتراث المعالم بالإضافة الى خلق فئات جديدة وهي الوثائق الشعبية والممتلكات الثقافية المفقودة والمقصود بها تلك المعثورات الأثرية الموجودة تحت سطح الأرض (Agency for Cultural Affairs, 2011, p06)، تلتها بعد ذلك تعديلات سنه 1975 حيث أصبحت فئة الوثائق الشعبية يصطلح عليها بالممتلكات الثقافية الشعبية كما تم انشاء فئات جديدة وهي التجمعات العمرانية التقليدية وفئة تقنيات الحفاظ على الممتلكات الثقافية وأخيرًا، وسعت تعديلات عام 2004 نطاق الحماية لتشمل فئة سادسة، وهي الاهتمام بسلامة "المناظر الطبيعية الثقافية" (bunkateki keikan). ويشكل القانون المنقح لعام 2004 الإطار الساري المعمول به اليوم (Takachi inada , 2016 , p27).

4. قانون حماية التراث الثقافي 1950:

كما سبق ذكره، فإن الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية عرفت ارتفاع كبير في عدد المشاريع التنموية التي اقترتها الحكومة اليابانية من أجل ترميم وإعادة بناء ما دمرته الحرب وكان لهذه المشاريع الأثر الكبير على إندثار وتدمير عدد كبير من المواقع والمعالم الأثرية خاصة تلك المطمورة تحت سطح الأرض، بما أنها غير مسجلة وغير مصنفة في غياب قانون صريح يوطر ذلك النوع من الآثار والممتلكات، جاء قانون رقم 214 المؤرخ في الاول من ماي سنة 1950 والمسعى بـ "قانون حماية التراث الثقافي" والذي يعتبر حجر الأساس للتشريع الياباني الحالي لحماية التراث الثقافي (loan Trifu, 2017, p225).

جاء هذا القانون على شكل 13 فصلا يتضمن 203 مادة قانونية تأطر بشكل عام لحماية التراث الثقافي في اليابان، يشتمل الفصل الاول على احكام عامة من ضبط للمفاهيم والتعاريف تليه بعد ذلك ثمانية فصول تحدد أنواع وفئات الممتلكات الثقافية

التي يصنف على أساسها التراث المراد حمايته الموجود باليابان، مع ذكر آليات الحماية والحفظ من خلال التسجيل والتصنيف (loi n° 214 de 1950).

تتمثل فئات الممتلكات في:

_ التراث المادي.

_ التراث الحي.

_ التراث العرقي.

_ التراث المفقود.

_ مواقع ومعالم تاريخية ومناظر طبيعية.

_ القطاعات المحفوظة للمناظر الطبيعية التاريخية.

_ حماية تقنيات الحفاظ على التراث (Marc bourdier, 1993, p98-100).

يجدر هنا الإشارة الى ان التراث المفقود هو مصطلح يستخدم رسميا في اليابان للإشارة الى البقايا الأثرية الموجودة تحت سطح الارض والتي ستتأثر بفعل مشاريع التنمية (Okamura, K and Matsuda Akira 2010, p100)

5. بوادر علم الآثار الوقائي باليابان:

تعود البوادر الأولى لظهور علم الآثار الوقائي إلى اليابان اعتبارا من سنة 1955 السنة التي شهدت حراك جماهيري للرأي العام ضد هدم موقع مقبرة كفا Kafuns d'istasuke الواقعة بمقاطعة اوزاكا OZAKA، انتهى في نهاية المطاف بتصنيف الموقع ضمن قائمة المعالم التاريخية من طرف لجنة حماية الممتلكات الثقافية، كما تعتبر سنة 1958 من جانب آخر منعرج هام في مسار علم الآثار الوقائي باليابان، حيث تعرضت العشرات من المواقع الأثرية إلى التهديد بالزوال نظرا لوقوعها في مسار مشروع الطريق السيار ميشن Meishin الرابط بين (Nagoya_Kobe) والذي استدعى تدخل لجنة حماية الممتلكات الثقافية (كحيلي حكيم، 2015، ص08)، مسنودة من قبل الجمعية اليابانية

لعلم الآثار والأثرين الشباب الذين كانوا قد شاركوا في انتفاضة حماية موقع Kafuns d'istasuke (Jean paul demoule et perre François sanyri , 2008, p120) وإلزام إدارة الشبكات الطرقية بتمويل الحفريات الوقائية وتبنى منذ ذلك الحين مبدأ تحمل أعباء علم الآثار الوقائي من قبل المهنيين أو ما يصطلح عليه الملوث يدفع (Junko habu and katsuyuki okanura,2017 , p12)

صورة 3: صورة عامة لموقع مقبرة كفا Kafuns d'istasuke

المصدر الانترنت



المصدر: <https://service.gsi.go.jp/map-photos/> معلومات صور الأراضي الوطنية

(صور جوية ملونة)، وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة. "

خلال السنوات التي تلت ذلك أصبح اجراء هذا النوع من التنقيبات قبل الشروع في بدء المشاريع التنموية التي تمس ما تحت سطح الارض ممارسة مقبولة بشكل عام من قبل المطورين العامين والخواص، خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وبعدها، وكنتيجة لذلك التطور الاقتصادي الذي شهدته اليابان خلال نفس الفترة تم اجراء مئات الآلاف من عمليات التنقيب وعشرات الالاف من تقارير الحفر (Junko habu and katsuyuki okanura,2017 , p12) ، حيث تم تخصيص سنة 1997 مبلغ 132 مليارين ياباني لعمليات التنقيب الأثري في حين بلغ عدد الموظفين في المجال حوالي 7111 موظف سنة 2000، عرف بعد ذلك انخفاض في الأموال المخصصة لهذا النوع من التدخلات وهذا ينطبق كذلك على اليد العاملة في المجال، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي اصابت اليابان خلال سنتي 2011 و2012 حيث قدر المبلغ المخصص لعمليات التنقيب بـ 52 مليار واليد العاملة 5968 شخص (Takachi inada , 2016 , p39).

يشترط قانون حماية وحفظ الممتلكات الثقافية في اليابان أن يتم إستكشاف جميع المواقع الأثرية الموجودة في الاراضي العامة أو الخاصة قبل تنفيذ مشروع البناء، ينص هذا القانون ايضا على ضرورة اجراء تنقيبات الإنقاذ لكامل منطقة البناء المخطط لها، على الرغم من عدم فرض عقوبات على المخالفين لأن القانون الموجود يجبر المرقى على الإعلام وليس التنقيب والتكفل بتمويل تلك الاعمال الأثرية بنص واضح ومفهوم ولكن يستند إلى إتفاق متبادل وأحيانا ضمني بين سلطات إدارة التراث الثقافي والمركين (Junko habu and katsuyuki okanura,2017 , p12)، استنادا للنص القائل " يمكن لمفوض وكالة الشؤون الثقافية تحديد التدابير اللازمة الواجب اتخاذها" حيث من المتعارف عليه أن هذه التدابير تشمل مطالبة المرقين بدفع نفقات التنقيب (Okamura, K and Matsuda Akira 2010, p100) وما بعد التنقيب من نشر لتقارير تلك الحفريات والمقدرة بـ 500 نسخته تقدم مجانا للهيئات التي لها علاقة بهذا المجال كالجامعات، المتاحف والهيئات

الحكومية المحلية والإقليمية) (Jean paul demoule et perre François sanyri , 2008, p120).

تمثل عمليات الانقاذ المتمثلة في الحفريات الوقائية اليوم حوالي 95 بالمئة من جميع الحفريات الاثرية التي تقام على الاراضي اليابانية (Okamura, K and Matsuda Akira (2010, p99).

6. التحديات الراهنة لإستراتيجية علم الآثار الوقائي باليابان:

إن من اهم التحديات التي تواجه إستراتيجية علم الآثار الوقائي في اليابان في الوقت الراهن هو عدم وجود نص قانوني واضح يأطر لهذا النوع من الحماية كالذي نجده في فرنسا فكل ما يركز عليه القانون الحالي الزامية التبليغ ليس إلا، لكن إلزامية العمل الميداني والتمويل يبقى ممارسات غير مذكورة صراحة بالنص القانوني أو التنظيمي، بتعبير آخر لا يوجد قانون يمنع المطور أو القائم على المشاريع التنموية التي تستهدف ما تحت سطح الأرض قبل بدء مشروع التنمية أو تحمل تكلفة الحفريات الإنقاذية.

من الأمور التي تقلق الأثريين والمهتمين بمجال حماية التراث الثقافي باليابان الدعوات المستمرة لفتح مجال الخصوصية لعمليات التنقيب الوقائي أمام الشركات الخاصة وذلك راجع للارتفاع الهائل في عدد الحفريات الوقائية التي تمثل كما سبق ذكره 95 بالمئة من الحفريات المقامة باليابان، بالنسبة إلى الشركات الخاصة فإن الربحية هي شغلها ومطلبها الأساسي، فكلما أسرع في الإنتهاء من أعمال الحفر كانت هذه الشركات أكثر ربحية على الرغم من مهمتهم الرسمية المتمثلة في انقاذ السجلات الأثرية من التدمير الكامل فإنه ليس من أولوياتها إعطاء الوقت الكافي والمهارات التي تتطلبها، بتعبير آخر قد تؤدي الشراكة بين المطورين وشركات الآثار الخاصة إلى تدهور الجودة الإجمالية للعمل العلمي الأثري وما ينتج عنه من تقارير الحفر الناتجة عنها (Junko habu and katsuyuki okanura,2017 , p15,16,17).

انفتاح النشاط الأثري على المنافسة واقتصاد السوق، القرار يقع على عاتق السلطات المحلية وهذا الانفتاح يقتصر في الوقت الحالي على عدد قليل من المراكز الحضرية الكبيرة مثل طوكيو وأوساكا، وبشكل عام في شرق اليابان. وينبع هذا النهج من الإصلاحات الداخلية التي نفذتها الدولة اليابانية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لتقديم سياسات تكشف مماثلة لتلك التي نفذت في أوروبا بعد عام 2008 والتي تفتح قطاعات مثل التعليم والعلوم أمام اقتصاد السوق، إن العلاقة الجديدة التي يجري تأسيسها بين علم الآثار والإيديولوجية الاقتصادية الحديثة، ويؤدي هذا على وجه الخصوص إلى زيادة الضغط على المتخصصين في علم الآثار الوقائي الذين يفتقرون اليوم إلى الوقت والوسائل اللازمة لتنفيذ مهامهم، وكل هذا لا يخلو بطبيعة الحال من عواقب وخيمة على المدى المتوسط والبعيد التي سيواجهها قطاع حماية التراث باليابان (Nathan Schlanger, Jean-Paul Demoule, 2016, p49-54).

تواجه اليابان تحديات في تمويل الحفريات الأثرية، وهي مشكلة ناتجة عن عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية فمنذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وصعود النموذج النيوليبرالي الى سدة الحكم أدى إلى انخفاض في الميزانية المخصصة لمجال حماية التراث من مليار يورو في عام 1999م إلى 300 مليون يورو في 2014م، وانخفض عدد القوى العاملة من 7,111 شخصًا في عام 2000م إلى 5,961 في 2014م (Takachi inada , 2016 , p 39)، تعتمد الحفريات الأثرية في اليابان بشكل كبير على التمويل الحكومي، خاصة من الوكالة الثقافية (Bunkacho) ومع ذلك، فإن الميزانيات المخصصة للثقافة والتراث غالبًا ما تكون محدودة مقارنة بقطاعات أخرى مثل الصحة أو البنية التحتية، باختصار تتطلب مشكلة تمويل الحفريات في اليابان حلولًا شاملة تعتمد على تعزيز التمويل المتنوع، زيادة الوعي العام، وتحسين الإطار القانوني والإداري لضمان الحفاظ على التراث الثقافي.

7. الخاتمة:

خلاصة لما سبق ذكره يمكن تمييز مرحلتين هامتين في تاريخ حماية التراث الثقافي باليابان فالمرحلة الأولى والتي يمكن تحديدها بما قبل الحرب العالمية الثانية حيث كان هناك إهتمام بحماية نوع خاص من الممتلكات الثقافية كالمعابد والقبور أضيفت لها فيما بعد المناظر الطبيعية، أما المرحلة الثانية المتمثلة فيما بعد الحرب العالمية الثانية فكانت أكثر تفتحاً لتشمل فئات أخرى من الممتلكات الثقافية حتى تلك المدفونة تحت سطح الأرض.

تعود الترتيبات الأولى لحماية التراث الثقافي في اليابان الى سنة 1871م والذي يحمل نفس التسمية أما أول قانون للحماية إستنادا الى التدابير الحالية فتعود لقانون 1950 الخاص بحماية التراث الثقافي لليابان.

هذه الإستراتيجية لا تعني بالضرورة حماية والحفاظ على كل ما يتم العثور عليه فالتنقيب في حد ذاته تدمير للموقع الأثري فهناك العديد من تلك المواقع تم التنقيب فيها وتم حفظ السجلات وتسجيل كل ما يمكن تسجيله وإخلاء الموقع من أجل القيام والبدء في المشاريع التنموية وهذا راجع لمحدودية الإطار القانوني الحالي فهو يلزم المطور بالتبليغ وليس أمر آخر، ويبقى التنقيب والتمويل الخاص بالحفريات الوقائية عمل تفاوضي بين المطور والهيئات المسؤولة عن حماية التراث غير خاضع لأي نص قانوني.

أما ما يقلق الأثريين والمهتمين بهذا المجال هو التوجه نحو علم الآثار التجاري والذي يخضع لعامل المنافسة حيث ظهر في السنوات الأخيرة ضغط من لدن الشركات الكبرى من أجل فتح المجال أمام الشركات الخاصة في مجال الحفريات الوقائية ولما له من أثر سلبي على نوع النتائج وتأثير ذلك على الآثار والهوية الثقافية لليابانيين.

8. قائمة المصادر والمراجع:

- Convention concernant la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel" (1972).
- Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel" (2003).
- Satoshi, Y. A. M. A. T. O. (2006). The tradition of wooden architecture in Japan. *Agency for Cultural Affairs*.
- Marc bourdier « **lemythe et l'industrie ou la protection du patrimoine culturel au japon** », geneses, vol 11, 1993.
- Cultural properties for future generations –outline of the cultural adminisration of japan- Cultural properties department, agency for cultural affairs, japan 2011.
http://www.bunka.go.jp/bunkazai/pamphlet/pdf/pamphlet_en_03_ver03.pdf
- Trifu, I. (2017). Reform in Late Occupation Japan. The 1950 Law for the Protection of Cultural Properties. *Zeitschrift für Japanisches Recht*, 22(43), 205-230.
- Habu, J., & Okamura, K. (2017). Japanese archaeology today: New developments, structural undermining, and prospects for Disaster Archaeology. *Handbook of East and Southeast Asian Archaeology*, 11-25.
- Pottier, C. (1995). Notes sur la protection patrimoniale au Japon. Bulletin de l'École Française d'Extrême-Orient, 82, 339–351.
<http://www.jstor.org/stable/43730911>

- www.bunka.go.jp / Policy of cultural affairs in japon fiscal 2014.
- Kakiuchi, E. (2014). Cultural heritage protection system in Japan: current issues and prospects for the future. *GRIPS Discussion Papers*.
- Takachi inada « l'évolution de la protection du patrimoine au japon depuis 1950 sa place dans la construction des identités régionales.
- loi sur la proecion du patrimoine culturel loi n° 214 de 1950.
- Okamura.K and Matsuda.A « Archeological heritage management in japon.
- Demoule, J. P., & Souyri, P. F. (2008). *Archéologie et patrimoine au Japon*. Les Editions de la MSH.

- كحيلي حكيم «علم الاثار الوقائي التجربة الفرنسية دراسة حالة» رسالة ماجستير 2015.

- Nathan Schlanger, Jean-Paul Demoule, Lamys Hachem, Laurent Nespoulous, Olivier Weller et Nicolas Zorzin, » **L'archéologie mondiale à l'heure du Japon** » Revue Les Nouvelles de l'archéologie N° 146 Décembre 2016.

9. ملاحق:

- جدول 1 يوضح فئات الممتلكات الثقافية حسب قانون 1950 مع الترجمة.
- صورة 1: صورة عامة لمعبد هوريو-جي.
- صورة 2: صورة احدى جداريات معبد هوريو-جي.
- صورة 3: صورة عامة لموقع مقبرة كفا Kafuns d'istasuke.